أمننة الشراكة الجزائرية الأروبية ؟.

د/ نور الصباح عكنوش - جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص:

الهدف من هذه المقالة هو تكوين فكرة واضحة حول موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية والطابع الأمني الذي طبعها على صعيد تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز الخيارات والبدائل ودعم سياسات معالجة تحديات الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية وشبكات غسل الأموال التي أصبحت تهديدا حقيقيا للاستقرار والتنمية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمفهوم جيو- إستراتيجي حساس يؤثر على جوهر العلاقات الجزائرية - الأوروبية من حيث أولوية الأمني على التنموي وعلى مسارات أخرى هامة للشراكة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو ما نسعى لتحليل أبعاده وأثاره على المنطقة التي تعرف في هذا الإطار زخما كبيرا من حيث الأدبيات لكن ندرة في الآليات التي تسمح بتجسيد مختلف الأفكار والسياسات خاصة بالنسبة لبلد كالجزائر يراد له أن يلعب دور محددا في إطار لعبة أمم غير واضحة الحدود.

Résumé:

Cette étude entre dans le cadre d’une approche qui vise a analyser et en même temps établir une idée nouvelle sur les réalités et les perspectives du partenariat entre l’Algérie et l’Europe dans le domaine sécuritaire qui occupe une place centrale et prioritaire dans le sphère méditerranéen vu les menaces terroristes et les défis géopolitiques et les enjeux énergétiques , qui font appel a plus de coopération globale et d’engagement bilatérale vis-à-vis de l’avenir de cette région clé et stratégique dans le 21 siècle .

الإطار العام للدراسة:

لقد تجسدت العديد من المشاريع بين ضفتي المتوسط بشكل متفاوت بين دوله وكياناته وفواعله المختلفة، وهو ما نلمسه على صعيد العلاقات الأوروبية الجزائرية حيث أنها تأخرت مقارنة بالدول المغاربية الأخرى مما جعل المسار التفاوضي يتأثر بهذه الحقيقة وكأن الجزائر حالة خاصة من المنظور الأوروبي نظرا لطبيعة الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد في سنوات التسعينيات من القرن الماضي والتي ألقت بظلالها على الشراكة البينية بين الطرفين، فقد أخذت هذه الشراكة صبغة أمنية من باب تأمين أوروبا من الخطر الإرهابي القادم من الجنوب وتحديدا الجزائر و دعم استقرارها من جهة والبحث عن سبل مواجهة التحدي "الأصولي" من جهة ثانية، وذلك عبر برامج تعاون تستهدف أساسا هذا الجانب كأولوية ثم تأتي التنمية و الاستثمار وغيرها من العناصر التقنية.

تمهيد:

تعود العلاقات الأوروبية- الجزائرية إلى تاريخ ليس ببعيد وبالضبط للسبعينات من القرن الماضي أي في محتوى اتفاق تعاون وقعته الجزائر عام 1976 مع الإتحاد الأوروبي أي بعد 14 سنة من الاستقلال ؟.

اتفاق ذو طابع تجاري لترقية التبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة وكان ذلك بالضبط بتاريخ 26 أفريل 1976 كأول إطار للشراكة وقد امتد تأثيره من 1976 حتى 1996 دون تحقيق نتائج ملموسة حيث تعاملت أوروبا مع الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات أي أنها تختلف عن جيرانها بخصائص اقتصادية وسياسية، ومن هذا المنظور كانت هناك نظرة خاصة للجزائر جعلت مسار التبادل والتعاون يكون بشكل بطئ للغاية، ومع بداية مسار برشلونة كإطار جديد للتبادل الحر على المستوى الإنساني والعلمي والتقني لم تتغير الأمور بشكل أفضل.

لقد تضمن إعلان برشلونة أهمية التقارب بين الشعوب وكان واضحا من خلال مفردات الإعلان السعي نحو بناء فضاء تكاملي حقيقي يستوعب مختلف

القيم والثقافات والسياسات والأسواق المتوسطية من خلال كتلة واحدة من القوى والفواعل و المؤسسات بين شمال وجنوب البحر المتوسط لكن الواقع كان أكثر تعقيدا ولم يكن يقترح حقائق متجانسة بنيويا و سياسيا وحتى نفسيا لأن الموضوع يحتاج لتوفر عناصر الثقة المتبادلة والاستعداد بين مختلف الأطراف.

ما كان واضحا أن محتوى إعلان برشلونة هو سياسي بالدرجة الأولى وعندما نقول سياسي نعني أمني بحت أكثر منه تقني أو مالي أو هيكلي وذلك من خلال دعم ومساندة قيام أنظمة تحترم معايير معينة في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يحقق الاستقرار والأمن لأوروبا أولا وهو الهاجس الأساسي قبل الطاقة واليد العاملة والتأشيرة .

الإشكالية:

هذه الحقيقة مثلت تحدي حقيقي بالنسبة للجزائر التي كانت تعيش فترة سياسية وأمنية صعبة ألقت بظلال من الشك والريبة لدى الشريك الأوربي الذي كان يبحث عن ضمانات ملموسة لكي يقبل بمبدأ الشراكة مع بلد متأزم وغير مستقر و لهذا كان الشأن الأمني وراء الأدبيات وداخل النيات في صلب العلاقات البينية الجزائرية - الأوروبية ولا يزال مادامت أوروبا تريد من الجزائر أن تلبي حاجيات محددة في دور"بوليسي" معين، خاصة في المرحلة الراهنة من تصاعد الخطر الإرهابي و تنوع أشكاله ومصادره و تغير بنيته و أدواته، فإلى أي مدى سيحدد هذا المتغير الأمني مستقبل الشراكة الثنائية بين الجزائر و أوروبا ؟

مستويات الدراسة:

أ/مفهوم الشراكة: إذا انطلقنا من تعريف الشراكة [1] نصل لكونها تنظيم رسمي يعمل على تشكيل السياسات وتنفيذها عبر اتحاد والتزام والتقاء عدة أطراف حول أجندة مشتركة ومن هنا نقول أن إنجاز الشراكة في الواقع يتضمن عنصريين هامين:

- التزام التبادلية في تبادل المنافع والمصالح من سلع ومنتوجات وبضائع وأفراد.

- احترام الهوية في الحفاظ على القيم و المعايير و الخصوصيات لكل طرف.

إن أي شراكة تعتمد على قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية وتنظيمية وثقافية للشركاء أي بمعنى آخر الشراكة تكون بين طرفين قويين حتى تحقق أهدافها عمليا وفي الحالة الأروبية- الجزائرية تحديدا لا تتوازن معادلة الشراكة بين طرفين أحدهم قوي والآخر أقل قوة مما يفقد الشراكة مدلولها الإستراتيجي، وإلا كيف نفسر أن مستوى العلاقة بين الطرفين انتقلت من مستوى التعاون في السبعينيات من القرن العشرين إلى مستوى الشراكة في التسعينات من نفس القرن أي في ظرف عشرين سنة كاملة وهي فترة طويلة جدا ومدة كافية لتحقيق تكامل حقيقي وفعال، لكن في الواقع يتضح أنه تم استهلاك المدة الزمنية المذكورة في مفاوضات شاقة ومعقدة جدا حيث شملت الاقتصاد والسياسة والأمن أو بالتحديد أولا الأمن ثم ثانيا السياسة فثالثا الاقتصاد وذلك بحثا عن آليات لتفعيل النصوص الثنائية إن صح التعبير، رغم أن مصطلح الثنائية في حد ذاته مبهم في هذه الحالة ويحيلنا على أزمة في التحليل .

إننا نجد أنفسنا أمام إتحاد أروبي بعدد كبير من الدول من جهة مقابل دولة واحدة من جهة ثانية، وذلك بسبب المبدأ العام للشراكة بين طرف متعدد القوى في شمال المتوسط وطرف وحيد في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط نظرا لغياب العنصر التكاملي في الفضاء المغاربي وهو ما أثر سلبا على الجزائر، ورغم محاولات الديبلوماسية الجزائرية إقناع الأوربيين بخصوصيات الواقع الجزائري تاريخيا وبنيويا لكن الحقيقة التي يمكن استنتاجها هي عدم تلبية الجزائر لحاجيات أروبا في مجال السياسات العامة أو التحولات القانونية المرافقة لعمليات تحفيز الاستثمار وتنشيط التنوع الإنتاجي في السلع والخدمات وتحقيق الرشادة في معايير التدبير، مما يجعل الطرف الأروبي يركز على المعطى الأمني ببعده العسكري والطاقوي والبيئي في علاقاته مع الجزائر وهو ما يجعل من المستبعد الوصول لشراكة "هيكلية" على صعيد تأهيل البنوك وتطوير أداء المؤسسات المالية وتفعيل الحكامة وتحديث البنى التحتية وتبادل البحوث العلمية

والخبرات وغيرها من مقومات الشراكة الحقيقية على غرار تجارب دولية أخرى ناجحة بشكل كبير.

إن الاتحاد الأروبي كطرف تنظر له المقاربات الواقعية في تحليل العلاقات الدولية كفاعل دولي يتحرك ببنى ومؤسسات قوية أي أنه تنظيم وبناء معقد يجب فهمه بنيته وسلوكه وطبيعته بشكل جيد في إدارة ذكية(2) لمختلف المسارات التي تشكل العلاقة معه والتي يربطها دوما بحقوق الإنسان، الهجرة الغير شرعية والديمقراطية وغيرها من الأدبيات السياسية و الإعلامية لكن من باب المساومة والضغط فأوروبا تتعامل من منظور الخطر القادم من جنوب المتوسط (3).

خطر بأشكال مختلفة يهدد قيم ومصالح الحضارة الغربية وعليه يجب التعامل بحذر مع هذا المسمى خطر والذي صوره الغرب لنفسه من منطلقات تاريخية ودينية وديموغرافية وأمنية تبرر مفهوم الآخر و بالتالي مفهوم الشراكة مع هذا الآخر الذي يحتاجه لتأمين وجوده و بقاؤه من تهديدات الإرهاب أكثر ما يحتاجه في مجال التنمية والبحث العلمي وتحويل التكنولوجيات الحديثة، وإلا كيف نفسر عدم نشوء منطقة تبادل حر بين الطرفين حتى الآن مثلما حدث في معاهدة نافطا في أمريكا الشمالية أو آسيان في الشرق الأدنى وذلك نتيجة تأثير المستوى الأمني على باقي المستويات، وسيزداد تأثير هذا المستوى إلى حد يصبح هو الأساس في أي تقدم على مستوى التعاون بين الجزائر و أوروبا بحكم تطور الظاهرة الإرهابية وتوسعها، والتي أصبحت طرفا ثالثا في الشراكة الثنائية بالمعنى الجيو - إستراتيجي.

ب/ الأمن: أولا: إن الطرف الأروبي يدعم التكامل الأمني في سياسات دفاعية بعينها ولكن على حساب الأمن الحقيقي والذي لا يتحقق بدون تنمية حيث نلاحظ خاصة بعد 09/11 تعاملا جديا مع الجزائر في المسائل ذات الصلة بمختلف الملفات الأمنية الطابع دون النظر بنفس الجدية للمسائل الاقتصادية ولهذا نسجل حسب قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لعام 2011(4)، انخفاضا ملموسا من 2.767 إلى 2.291 نقطة بالنسبة للاستثمارات الأوروبية في الجزائر وخاصة الفرنسية منها، والسبب ليس الأزمة الاقتصادية فقط بل تفضيل الإتحاد الأروبي لبيع منتوجاته في السوق الجزائرية بدل

الاستثمار الفعلي داخلها رغم تطور الحالة الأمنية وجودة التشريعات واستقرار المؤسسات وتحسن مناخ العمل بصفة عامة.

لقد تم تأجيل إنشاء منطقة تبادل حر حتى 2020، بعدما كان مزمعا تفعيلها بين الطرفين في العام المقبل في مؤشر سلبي لحقيقة المعادلة التي تحكم العلاقات الأورو- جزائرية منذ أكثر من عشرية من الشراكة الأمنية بالدرجة الأولى.

نحن إذن أمام إشكالية أمننة محتوى شراكة متعددة المستويات بين طرفين يطغى الهاجس الأمني على باقي النوايا والحسابات ويرتقي لدرجة الأولوية في أي مسعى لدعم التعاون بينهما.

لقد دخلت إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في سنة 2005 عبر لجان فرعية مختلطة ويمثل مجلس الشراكة في هذا السياق هيئة سياسية مخولة لمراجعة وضعية التعاون الثنائي في اجتماعات سنوية على غرار اجتماع جويلية 2015 بالعاصمة البلجيكية، بروكسل والذي مثلت فيه الجانب الأوروبي الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية و سياسة الأمن، وذلك في انعكاس لهيمنة البعد الأمني على اللقاء و على الشراكة عموما.

إن القضايا الأمنية أصبحت ذات أهمية قصوى لدى صناع القرار وعلب التفكير والنخب ومع تطور ظاهرة الإرهاب من المستوى الوطني إلى مستوى ما فوق –وطني، يزداد الاهتمام بالمعطى الأمني في مختلف الترتيبات والتسويات والمبادرات ذات الطابع الثنائي أو الثلاثي أو المتعدد الأطراف، خاصة مع دول الجنوب رغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات وتحديات تمس سياسات الدفاع الوطني لمختلف الدول التي لا تنسجم بالضرورة مع المقاربات الغربية في هذا المجال الحساس والمرتبط بالسيادة الوطنية وهو ما لا تستوعبه بعض القوى الكبرى على غرار الإتحاد الأوروبي الذي يربط الأردن وإسرائيل من الشرق الأوسط مثلا ضمن الواقع الجيو –إستراتيجي للبحر المتوسط في منظور له دلالات وأبعاد سياسية قد تخدم أوروبا أكثر من أي طرف آخر ولو تحت مسمى مكافحة الإرهاب مادام هذا المفهوم في حد ذاته يطرح عدة علامات استفهام،

ولهذا يجب أن تعرف كيف يفكر الإتحاد الأوروبي، وماذا يريد، وما المطلوب من دولة كالجزائر ؟.

ج/المعادلة: يجب أن نسجل هنا، أن العديد من الدوائر مازالت تطرح السؤال التالي: هل الجزائر بلد آمن ؟، وكأن هناك حالة عدم يقين مزمنة من وضع أكبر جار لأروبا، ربما لكونه يقع في منطقة مضطربة و مثيرة للشكوك تحاصرها العديد من الأسئلة والمخاطر.

يجب هنا أيضا التأكيد على أن مفهوم الأمن عند الأوروبيين يشمل مؤشرات حقوق الإنسان وحرية الإعلام والتنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل الجزائر تحت المجهر من جهة لكنها في موقف قوة من جهة ثانية، حيث تقدم نفسها أمنيا (وهذا ما يهم أوروبا) كشريك قوي وقادر على ضمان استقرار الضفة الشمالية للمتوسط وتأمين حاجياتها في الأمن والطاقة رغم أن الجزائر بدورها تواجه تحديات أمنية معقدة لا تقل صعوبة عن التهديدات التي تواجه أوروبا على عدة أصعدة:

- الأزمة مع المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية .
- الوضع في ليبيا ومالي .
- توسع نشاط التنظيمات الإرهابية على غرار بوكو حرام وداعش والقاعدة إلى إفريقيا جنوب الصحراء .
- نشاط التهريب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية في ما يسمى بالمنطقة الرمادية في الساحل الإفريقي من إيرتيريا حتى غينيا.

إن إعلان برشلونة 1995 في الجانب الأمني يقول بصريح العبارة، أن الموقعين على الإعلان سيعملون على تدعيم التعاون بين بعضهم بعض من أجل مكافحة الإرهاب تحديدا(5).

الإرهاب هنا تم ذكره كلبنة واحدة ضمن بنود الشراكة السياسية والأمنية في ضفتي المتوسط على أساس أن الإرهاب هو خطر محتمل مرتبط بتدفق الهجرة غير الشرعية نحو الشمال وبالتالي يقع على دول الجنوب عبء

أكبر في مكافحة الظاهرة العابرة للحدود ومواجهة الإرهابيين الناشطين على أراضيها أو المهاجرين إلى أوروبا.

الحديث هنا لا يقف عند المستوى الإستراتيجي فقط بل على المستوى الديموغرافي كمصدر تحليل لمستقبل العلاقات بين دول المتوسط النامية من جهة والمتقدمة من جهة ثانية على أساس أن الأمن في الجنوب يعتبر مصلحة وطنية لدول الشمال، خاصة مع تطور الأحداث الإقليمية في المنطقة على هامش الربيع العربي وتعقيدات الصراع في الشرق الأوسط بشكل جعل السؤال المركزي يكون حول مدى توفر آلية متوسطية لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب؟.

المطلوب هو تنسيق أمني وعسكري لا يتوقف عند حد تبادل المعلومات بل يصل لحد العمليات المشتركة في الأرض أو المناورات الحربية الجماعية لتفعيل مواجهة التهديدات التي أصبحت خطر حقيقي على الشمال والجنوب معا في البحر المتوسط والذي كان يعرف ببحيرة السلام، ولكن تضارب المصالح وعدم وضوح الرؤية بين اللاعبين الأساسيين في المنطقة يعرقل أي مبادرة جادة في هذا الاتجاه على غرار السعي الفرنسي - المصري لإنشاء الإتحاد من أجل المتوسط في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي، والذي لم يتجسد في الواقع لعوامل سياسية و أمنية مختلفة .

إن التقييمات الأمنية الأخيرة تشير إلى أن حوض المتوسط أصبح قوسا من الأزمات المستعصية بداية من الحروب العربية- الإسرائيلية ومرورا بالإرهاب الجديد وليس انتهاءا بأزمة الأكراد وما يرتبط بها في الشرق الأوسط من تداعيات، دون الحديث عن العنف السياسي المستند لإيديولوجيات علمانية لليسار أو اليمين، ومشاعر القومية والمطالب الإثنية وهو ما يفيد باختصار أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر بيئة حاضنة للتطرف و العنف، ولهذا يطور الحلف الأطلسي اليا علاقات شراكة أمنية مع دول المتوسط في إطار تحول اهتمام المنظمة لهذه المنطقة التي تؤثر في أمن العالم كله[6] .

لقد كان جوار منظمة حلف شمال الأطلسي مع دول البحر الأبيض المتوسط منذ 10 سنوات عبر التشاور السياسي والتعاون العملي مبادرة قوية للوصول نحو أمن واستقرار أمثل للمنطقة من حيث:

- الحد من الإرهاب .
- التصدي للجريمة الدولية المنظمة وكل أشكال تبييض الأموال والتجارة بالبشر.
- مواجهة انتشار الأسلحة النووية
- التعامل مع البلدان العاجزة أو الفاشلة.
- محاربة الهجرة غير الشرعية.

وهي تحديات تستدعي ردود فعل مشتركة لكن تبقى الإشكالية في :

- تغلب الأفكار المسبقة.
- غياب الثقة و التفاهم.
- عدم وجود آليات لدعم السياسات في الميدان.

ولهذا تبقى الجزائر تبحث عن موقع في هذه المعادلة الصعبة وذات المتغيرات الكثيرة وذلك بعيدا عن الصورة الأمنية التي تم تسويقها لها منذ الأزمة الأمنية في التسعينيات من القرن الماضي والتي جعلتها طرفا تحت الطلب في ما يتصل بمكافحة الإرهاب بالدرجة الأولى على حساب مصالح أخرى أكثر حيوية بالنسبة للجزائر و لأوروبا ، وهذه الأخيرة تدعم التكامل الأمني أو العسكري في سياسات دفاعية معينة تخدمها أولا على حساب برامج ومبادرات لتعزيز التنمية الشاملة وهو ما يعيق هيكليا تطوير الشراكة الحقيقية والتي تبقى مجرد وهم .

من هنا أمكن القول أننا أمام جدلية البعد الجزائري للأمن المتوسطي مقابل البعد المتوسطي للأمن الجزائري، فأوروبا ترى في الجزائر حاليا الحليف الإستراتيجي الأقوى في المنطقة و الأقدر على تلبية حاجياتها الأمنية المتزايدة بشكل مكثف خاصة في المرحلة الأخيرة وترى أن الجزائر ومستقبلها السياسي للحكم [7]، يجب بالتالي أن يشكل موضع اهتمام أكبر، و بالمقابل الجزائر تنظر للمتوسط يوما بعد يوم باهتمام أكبر أيضا لعوامل جيو إستراتيجية وحتى

تاريخية تحتم عليها جعل هذه المنطقة دائرة من دوائرها الديبلوماسية كإفريقيا والعالم العربي والمغرب العربي خاصة مع تزايد حجم الضغوطات والتحديات التي تواجهها.

لقد ورد في ديباجة الدستور الجزائري، أن: "الجزائر عرفت في أمس اللحظات التاريخية التي مر بها البحر المتوسط كيف تجد في أبناءها منذ العصر النوميدي والفتح الإسلامي حتى الحروب التحريرية من الاستعمار رواد للحرية والوحدة والرقي و بناة ديموقراطية مزدهرة طوال فترات المجد والسلم" [8]، فهل تعرف الجزائر في هذه اللحظات التاريخية التي يعيشها البحر المتوسط كيف تجد في سياساتها وخياراتها رؤية صائبة للمستقبل بما يخدم مصالحها ويلبي حاجياتها في التنمية والسلم ؟

إننا أمام رهانات مصيرية تستدعي قراءة صحيحة للمنطقة بحساب:

- التأثير الأمريكي أيضا بالمعنى الأطلسي للعبة الأمم (الدور الأمريكي اللوجيستيكي في تونس) .
- الأخذ بعين الاعتبار الدور المغربي كذلك و الذي يعتبر عامل منافسة للجزائر إقليميا، بما يحظى به هذا الجار، لدى الغرب من مكانة خاصة يجب الانتباه لتأثيرها على المدى المتوسط والطويل .
- مراعاة حالة اللادولة في ليبيا وهي حالة مستعصية وشبه مزمنة (الدور الفرنسي الإستخباراتي والعسكري).
- الدور الروسي عبر قاعدة طرطوس على الساحل السوري المطل على البحر المتوسط أو المياه الدافئة بالمفهوم القيصري للسياسة الخارجية الروسية منذ العهد الإمبراطوري على سبيل المثال لا الحصر .
- عامل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي وتأثيره المفصلي على سلامة المنطقة ومستقبل أمن الدول والأجيال والثروات والقيم والثقافات .

إن العالم موجود في المتوسط بشكل أو بآخر، فبريطانيا تؤثر عبر مضيق جبل طارق رغم أنها ليست دولة متوسطية ،والبرتغال يعتبر في إطار مجموعة عمل (5+5) من دول المتوسط، وكذلك حال موريطانيا التي تطل على المحيط

الأطلسي لكنها تصبح بالمعنى السياسي دولة متوسطية عبر إتحاد المغرب العربي وأيضا مالي والنيجر عبر اللاجئين، وكذلك الصين اليوم عبر الاقتصاد وحركة البضائع والسلع و البشر .

هذا ما يفرض على الجزائر عقيدة أمنية جديدة بل وهوية جديدة على هذا المستوى الجيو - سياسي درء لكل التهديدات والمخاطر التي تضغط عليها من هذه المنطقة تحديدا ليس لأن 1200 كلم من الساحل الجزائري أي الواجهة البحرية هي نافذة مفتوحة على البحر المتوسط فقط ولكن لأن هذا البحر نفسه مرشح في القرن الواحد و العشرين، لأزمات أكبر بالمعنى البيئي والإلكتروني وحتى حروب تناظرية عبرة للحدود من نوع جديد، على ضوء صراع القوى الكبرى للسيطرة على البحر المتوسط ب 2.5 مليون كلم مربع، كمنطقة حساسة للنفوذ والهيمنة وإعادة رسم خارطة العالم أكثر من البحر الأحمر رغم وجود قناة السويس ومضيق باب المندب أو البحر الأصفر رغم وقوعه بين كوريا الشمالية والجنوبية أو البحر الأسود رغم وقوعه في قلب الصراع التاريخي في عمق أوروبا .

إن البحر الأبيض المتوسط أخطر هذه المسطحات المائية تعقيدا بل و تأثيرا في حقل العلاقات الدولية منذ أن سماه العرب القدامى ببحر الروم و إلى اليوم، ولهذا تعددت أطر العمل بين فواعله من خلال مفهوم غرب المتوسط (الذي تركز عليه الجزائر كثيرا لدعم سياسات الحوار والتعاون والسلم في المنطقة عبر آلية 5+5) وجنوب المتوسط و شرق المتوسط وشمال المتوسط وكلها مضامين جغرافية وسياسية تعبر عن أهمية البحر المتوسط على الصعيد الأمني بالنسبة لدوله ومجتمعاته من جهة، وصعوبة تحقيق ذلك بشكل حقيقي في الواقع من جهة ثانية مما يتطلب وقتا أكبر وإمكانيات أكثر قد لا تتوفر في المستقبل القريب والجزائر يجب أن تعي ذلك جيدا وتحضر نفسها لكل الاحتمالات والتطورات التي سوف تقترحها المنطقة من داخل أو خارج المنطقة نفسها .

الخاتمة:

انطلاقا مما تقدم نصل لمجموعة من النتائج:

1- ضرورة السعي نحو تدعيم العمل المغاربي على الصعيد الأمني بالتركيز أساسا على التعاون مع المغرب الأقصى في هذا المجال خاصة، وأن الإحصائيات الأوروبية المصدر في الآونة الأخيرة تشير إلى وجود نسبة كبيرة من الشباب المغربي ضمن تعداد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام والمعروف اختصارا بداعش، وهو ما يستدعي تنسيقا معلوماتيا وتقنيا أكبر مع المملكة المغربية، وهو ما تستهدفه المصلحة الأوروبية أيضا.

2- وضع الطرف الأوروبي في صورة حاجيات ومتطلبات تكنولوجية وهيكلية، وليس أمنية فقط حتى لا يكون مضمون الشراكة بوليسي دون خلفية براغماتية في مجالات أخرى يحتاجها الطرفان لمحاربة البطالة وتحسين التعليم وتطوير البنية التحتية في الريف ودعم الصحة والنقل والتكوين لدى الفئات الهشة و في المناطق المهمشة وبالتالي تحييد أسباب وعوامل التحاق الشباب بالإرهاب.

3- الانتقال في مقاربة الشراكة من مستوى الحليف أو الزبون أو الطرف الآخر لمستوى الشريك كامل الحقوق في منظومة متكاملة أمنيا واقتصاديا ودبلوماسيا.

4- تدعيم الشراكة بالآليات الضرورية وليس بالأدبيات فقط من خلال تغيير نمط التفكير في المستقبل عبر استهداف الرأسمال البشري للاستفادة من الخبرات والإمكانيات في مجال إصلاح القضاء وتحقيق جودة التعليم و تفعيل الحكامة إذا كانت الغاية تأمين الضفة الجنوبية، وبدل النظر لها كمصدر للفشل يمكن النظر لها كمصدر للتنمية أيضا، وبالتالي توجيه الجهد الأمني المشترك نحو الوقاية من أخطار العنف والجريمة والإرهاب قبل وقوعها بدل المكافحة التي تستنزف طاقات و أموالا ووقتا أكبر.

5- تفعيل إدارة الأزمات من خلال التنبؤ لها و تحيين طرق ومناهج التكيف معها من خلال دعم صناعة القرار في هذا المجال والوصول للبدائل الجيدة في اختيار الحلول الأمنية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية للواقع المتوسطي الصعب والمعقد

والذي يكاد يتحول لبيئة طاردة للإصلاح والتنمية خاصة في السنوات الخمس الأخيرة .

6- العمل على إنشاء دائرة أو مصلحة أو حتى كتابة دولة للشؤون المتوسطية على مستوى وزارة الخارجية لتكون البلاد في صورة المتغيرات والرهانات التي تعرفها المنطقة والتي تحتاج لمنطق جديد في استبصارها بشكل تنظيمي وتدبيري ودبلوماسي جيد.

7- تغيير العقيدة الأمنية بحيث يصبح المتوسط بؤرة اهتمام وهدف إستراتيجي في التكوين العسكري بالنظر للمخاطر والتهديدات التي يشكلها على الأمن القومي الجزائري بعد أن تحول لمنطقة عبور وقد يصبح موطن مشاكل غير كلاسيكية بالمعنى الأمني تتطلب الرصد والرد بجدية وباحترافية أكبر.

الهوامش:

1- الخبر، **فرنسا والجزائر والإتحاد الأوروبي**، عدد 7500، 11 فيفري 2016، ص3 .

2-Hanspecter Neuhold **; principles and implantation of crisis management** : In Daniel Ferid ed ; International crisis and crisis management , Great Britain , Savoir House ; 1978, p6

3- قط سمير، **أوروبا، أمريكا رهان المغرب العربي، مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل أمني؟**، مجلة المفكر، عدد جانفي 2014، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 445.

4- أحمد منير نجار، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، واقع وتحديات**، عالم الفكر،عدد 4، أفريل- يونيو 2014، الكويت، ص 53.

5-أماني صلاح الدين سليمان، **هل تؤدي مكافحة الإرهاب لدعم التعاون الأمني الأورو متوسطي؟**، مجلة السياسة الدولية، عدد 22، مارس 2015، القاهرة، مصر، ص58.

6- تقرير منظمة شمال الحلف الأطلسي (ناتو)، التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع. p3-**www.nato.int/issues/ici/2001**

7-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، طبعة 1، 2005، ص105.

8-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: رقم 76، 8 ديسمبر 1996معدل ب: القانون رقم 16-01 في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، ص1.